اقتصاد

ليبيا... تمدد «الكاش» يفاقم اقتصاد الظل

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

تجلت ظاهرة «تمدد الكاش»، خلال الفترة الأخيرة، في ليبيا إذ يتزايد المعروض النقدي دون أن ينعكس ذلك إيجاباً على الاقتصاد المحلي وحياة المواطنين. وتتوسع السيولة في السوق بعيداً عن القنوات الرسمية، ما يؤدي إلى ازدهار اقتصاد الظل، وتفشي التعاملات غير الرسمية، في ظل فقدان الثقة بالمصارف والسياسات النقدية. في هذا السياق، يقول المحلل المالي عبد الحكيم عامر غيث لـ«العربي الجديد» إن «أزمة السيولة عرض لمرض أعمق يحتاج للعلاج، ويعبر عن فشل السياسة النقدية على مدى سنوات». ويرى أن «كل محاولات حل أزمة السيولة عبر إصدار عملة جديدة، أو إلغاء فئة معينة مؤقتاً، لن تكون إلا حلول مؤقتة، سرعان ما تعيد الأزمة إلى الواجهة بصورة أشد».

ويوضح غيث أن «تمدد الكاش يعني زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد، نتيجة لسياسات نقدية توسعية من البنك المركزي، ولكن في الحالة الليبية لم تُترجم هذه السيولة إلى فوائد ملموسة». من جانبه، يرى المحلل الاقتصادي طارق الصرماني أن «ليبيا تعيش في بيئة اقتصادية غير مستقرة، حيث تراجعت ثقة المستثمرين، ما يبقى السيولة النقدية راكدة». وأضاف الصرماني في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «الوضع بحاجة إلى استراتيجيات جديدة لتحفيز الثقة وجذب الاستثمارات». وأشار إلى أن «ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية، فوجود السيولة وحدها لا يكفي، لأن قيمتها تتناقص تدريجياً، مما يضعف القدرة الشرائية للمواطنين». ويؤكد أن «تمدد الكاش يساهم في تفشي الاقتصاد الموازي، حيث يعتمد المواطنون على الأنشطة غير الرسمية. وإذا لم تعمل الحكومة على تنظيم السوق وتوجيه السيولة نحو الاستثمار المنتج، فإن الاقتصاد سيبقى في حالة ركود، حسب المحلل الاقتصادي.

ووفقاً لتقديرات رسمية، بلغ حجم العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري نحو 44,4 مليار دينار (دون احتساب العملة المطبوعة في روسيا التي تقدر بـ23 مليار دينار). ويعزو الكثير من الليبيين هذا التوجه إلى تراجع الثقة بقدرة المصارف على توفير السيولة النقدية، فضلاً عن الهشاشة الأمنية، ما يدفعهم للاحتفاظ بأموالهم في المنازل بدلاً من إيداعها في المصارف. وتواجه ليبيا تحديات عديدة بسبب توسع اقتصاد الظل، حيث يُعتبر هذا الاقتصاد نتاجاً للانهيار المؤسساتي والسياسات الحكومية غير الفعّالة. ووفقاً لتقديرات محافظ مصرف ليبيا المركزي السابق الصديق الكبير، فإن نحو 60% من الأنشطة الاقتصادية تعمل خارج إطار القانون، بينما يشير مدير مركز أويا للدراسات الاقتصادية إلى أن النسبة قد تصل إلى 80%، وفقاً لدراسات غير رسمية. ويشمل اقتصاد الظل الأنشطة التي تُمارس خارج نطاق الرقابة القانونية والإدارية للدولة، مثل المحلات غير المرخصة، والعمالة غير الرسمية، والتجارة غير الخاضعة للضرائب أو التنظيمات الحكومية. يقول أحد المواطنين البالغ من العمر 25 عاماً، يزيد القاضي، إن «السيولة غير متوفرة في المصارف، لكنها موجودة بشكل كبير في السوق الموازي، حيث يمكن الحصول على أي مبلغ مالي دون ضوابط». وأضاف أن «المواطن يلجأ إلى السوق للحصول على العملة أو تحويل الأموال بدلاً من المصارف، التي ما زالت تعمل بآليات تقليدية».

وأعلن مصرف ليبيا المركزي عزمه ضخ 15 مليار دينار في السوق، اعتباراً من الثالث من نوفمبر/ تشرين الأول المقبل، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً؛ حيث يرى البعض أنها قد تحل أزمة السيولة، فيما يحذر آخرون من تأثيرها المحتمل على التضخم. جاءت هذه الخطوة على خلفية معاناة المواطنين في الوصول إلى أموالهم المودعة في المصارف، ما دفع الكثيرين للاحتفاظ بالنقد خارج النظام المصرفي.

تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد الإيطالي

أظهرت بيانات أولية، أمس الأربعاء، أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي تباطأت وتيرته في الربع الثالث مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة، وهو ما جاء دون التوقعات، وألقى بظلاله على آفاق النمو، في ثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو. وذكر مكتب الإحصاء الوطني الإيطالي أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع في الربع الثالث على أساس سنوي 0,4%. وتوقع 25 خبيراً اقتصادياً في استطلاع أجرته «رويترز» ارتفاعاً 0,2% على أساس فصلي وزيادة 0,7 على أساس سنوي. وتتوقع حكومة جورجيا ميلوني أن ينمو الاقتصاد 1% هذا العام، لكن بعد تعديلات بالخفض في أول ربعين، قال وزير الاقتصاد جانكارلو جورجيتي هذا الشهر إن تحقيق هذا الهدف قد يكون صعباً.

(Getty)

لقطات

وزير سعودي غير راضٍ عن التقدم في «رؤية 2030»

قال وزير مالية السعودية محمد الجدعان، امس الاربعاء، إن المملكة تعزز جهودها في تنفيذ خطتها الطموح للتحول الاقتصادي المعروفة باسم «رؤية 2030»، وانه سعيد بالتقدم المحرز حتى الآن، لكنه ليس «راضيا».

وفي كلمته في اليوم الثاني من مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض، قال الجدعان إن السعودية تلعب دورا مهما كركيزة للاستقرار في المنطقة في وقت الصراع، وقال: «اعتقد ان المستثمرين يستثمرون هنا رغم التوترات الجيوسياسية لان السعودية تشكل ركيزة للاستقرار». واضاف ان المملكة من اكثر الاماكن «اشراقا» في العالم في ما يتعلق بما يبحث عنه المستثمرون.

زيادة مشتريات الأجانب في بورصات الخليج

سجل المستثمرون الأجانب، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، صافي تعامل شرائي في اسواق الاسهم الخليجية خلال الربع الثالث من عام 2024 بقيمة 3,71 مليارات دولار مقابل 3,66 مليارات دولار صافي قيمة الشراء في الربع الثاني العام. ووصل بذلك صافي مشتريات الأجانب إلى أعلى مستوى فصلي منذ الربع الرابع من عام 2022، وذلك حسب بيان وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار اول من امس. وظل الاتجاه إيجابياً منذ بداية العام في ظل عمليات الشراء المتتالية من قبل المستثمرين الاجانب خلال التسعة أشهر الاولى من عام 2024، وشهدت أبوظبي اكبر عمليات شراء بقيمة صافية بلغت 1,9 مليار دولار.

رسوم ترفع تكلفة الحج السياحي في مصر 50%

فاجأت وزارة السياحة المصرية الشركات المسموح لها بالاشتراك في قرعة الحج للموسم المقبل 1446هجرية (2025) بطلب سداد 40 الف ريال سعودي (نحو 520 الف جنيه مصري) عن كل مجموعة لا تزيد عن 40 مسافراً، خلال الاسبوعين المقبلين، للرحلات فئة خمس نجوم و30 الف ريال للاقتصادي و20 الفاً للبري. اشترطت الوزارة في قرارها الجديد على الشركات تسديد المبلغ نقدا، لضمان حجز مواقع الحجاج بمناطق المشاعر في منى وعرفات، والانتهاء من إجراءات التسكين للافواج المصرية مع الجهات السعودية. حددت الوزارة البنك العقاري المصري العربي جهة سداد، لقبول الإيداع النقدي والتحويل على حساب خاص بشؤون الحج باسم غرفة شركات السياحة.

مستوطنون يزرعون أشجار زيتون في أراضٍ فلسطينية استولوا عليها

رام الله ـ **العربي الجديد**

شرع مستوطنون، أمس الأربعاء، بزراعة أشجار في أراض يمتلكها فلسطينيون قرب قرية عين البيضا بالأغوار الشمالية. وأفاد الناشط الحقوقي الفلسطيني عارف دراغمة، بأن المستوطنين أقدموا صباح أمس، على زراعة أشجار زيتون في أراض زراعية إلى الجنوب من قرية عين البيضا، حسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). وكان المستوطنون قد شرعوا أول من أمس، بتجريف وحراثة هذه الأراضي تمهيدا لزراعتها والاستيلاء عليها، علما أنها مملوكة بالطابو (الرخصة) لمواطنين من قرية عين البيضا، ويستغلها أصحابها للزراعة. وأشار دراغمة إلى أن المساحة التي يعمل بها المستوطنون تزيد عن 30 دونما، على مقربة من مفرق مستوطنة «ميخولا» الجاثمة على أراضي المواطنين. وتزايدت خلال السنوات الأخيرة عمليات استيلاء المستوطنين على أراضي المواطنين في مناطق وقرى الأغوار الشمالية، وذلك من خلال تجريفها وزراعتها وتسييجها وفرض سيطرة استعمارية كاملة عليها وضمها للمستوطنات القائمة، حيث تتكامل عمليات الاستيلاء التي ينفذها المستوطنون في المنطقة مع عمليات الاستيلاء التي تنفذها سلطات الاحتلال على أراضي الأغوار بذرائع عديدة، بهدف إفراغ الأراضي من أصحابها وتوسعة المستوطنات على حسابها.

يُذكر أن حقول الفلسطينيين شهدت هجمات من المستوطنين خلال موسم حصاد الزيتون، خلال الفترة الأخيرة. كما يتهدد الخطر ضياع مساحات واسعة من أراضي الفلسطينيين المزروعة بالزيتون، لعدم قدرة أصحابها على الوصول إليها، لعدم وجود تنسيق هذا العام بالوصول لمناطق محاذية للمستوطنات، كما جرى العام الماضي، وفق تصريحات سابقة لمدير مركز أبحاث الأراضي في محافظة نابلس، الذي يلفت إلى أن 91 موقعًا بالضفة الغربية بحاجة لتنسيق للسماح للمزارعين بالوصول لأراضيهم وجني ثمار الزيتون. يذكر أن نحو 20% من الأراضي المزروعة بالزيتون، حسب الصيفي، لم يتم جني ثمارها العام الماضي، متوقعا أن تتضاعف النسبة هذا العام بسبب توجهات الاحتلال بالتعامل مع مناطق (ب) كمناطق (ج)، إضافة إلى عدم وجود تنسيق كما كان في سنوات سابقة. وضرب الصيفي مثالا على ذلك بلدة عقربا التي حرمت العام الماضي، من قطف أراض تقدر بـ1500 دونم مزروعة بالزيتون، بسبب عدم وجود تنسيق بالوصول للأراضي وجمع المحصول.

آهات وبكاء وزير مالية الاحتلال

مصطفى عبد السلام

قبل يومين، وقف وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريتش، يبكي جنوده الذين قُتلوا في غزة ولبنان، وذلك عقب جولة قام بها على بيوت عزاء. ومن جنازة إلى أخرى شاهدنا سموتريتش وهو يجهش بالبكاء، معترفاً بفقدان جيش الاحتلال الكثير من الجنود، سواء على جبهة فلسطين أو لبنان.

وسيواصل الوزير البكاء، وربما بوتيرة أسرع في الأيام المقبلة، نظراً لزيادة عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين على يد حزب الله والمقاومة في غزة، وارتفاع تكلفة المجتمع والاقتصاد الإسرائيلي من القتلى والجرحى، وهو يدرك جيداً أن قتلى جيش الاحتلال ليس هو العدد المُعلَن، بل أضعاف.

من حق سموتريتش أن يبكي بحرقة ويلعن اليوم الذي وُلد فيه وهو الذي تخيل في بداية الحرب أن جيش الاحتلال سيسحق المقاومة خلال أيام قلائل، وسيزيل غزة عن الخريطة، وأسيأتي بقادة المقاومة إلى تل أبيب لمحاكمتهم أو قتلهم.

بكاء سموتريتش العنصري ليس فقط بسبب ضخامة عدد القتلى، بل لأسباب أخرى، أبرزها أن إسرائيل تحولت إلى بيت عنكبوت على يد تلك الحكومة المتطرفة، وأن وزارته أنفقت 68 مليار دولار، تمثل تكلفة الحرب على قطاع غزة دون أن تحقق الأهداف الأساسية، وأبرزها القضاء على المقاومة واستعادة الأسرى، وأن حكومته تمر بأطول حرب وأكثرها تكلفة في تاريخ إسرائيل، وأن فاتورة الحرب قد تقفز إلى 350 مليار شيكل (93 مليار دولار) وربما أكثر إذا استمرت الحرب حتى عام 2025.

من المنطقي أن يبكي سموتريتش على حال الموازنة التي يديرها، وباتت تعاني من عجز حاد ومزمن ومتواصل، ويذرف الدموع من الخفض المتواصل في التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال، وأن يبكي على حال الاقتصاد الإسرائيلي المأزوم بسبب كلفة الحرب الحالية، وتهاوي الأنشطة الرئيسية به والإيرادات العامة من ضرائب وغيرها، وهروب مليارات الدولارات من البنوك الإسرائيلية وبورصة تل أبيب، وأن يبكي أيضاً وهو يرى الصواريخ اللبنانية تضرب عمق تل أبيب والقاعدة الصناعية في حيفا ويافا وتقضي على أنشطة السياحة والاستثمار المباشر، وأن يبكي على إعلان شركة إنتل العالمية وقف ضخ استثمارات بقيمة 25 مليار دولار في قطاع التكنولوجيا الفائقة، وأن يذرف دماً لا دمعاً على تهاوي مشروع التطبيع ووقف تدفق مليارات الدولارات من الخليجي إلى أنشطة الاقتصاد الإسرائيلي.

وبدلاً من البكاء كالأطفال والنساء، فإن على سموتريتش التوجه إلى جبهة القتال وأرض المعركة، وأن يكون في الصفوف الأمامية مثل الرجال إن كان فعلاً حريصاً على بقاء دولة الاحتلال لسنوات أطول.

متفرقات اقتصادية

الأردن: شركات تهرب من المقاطعة بتغيير أسمائها

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

بدت آثار المقاطعة للشركات التي تحمل علامات تجارية أجنبية، وخاصة الأميركية منها وتعمل في الأردن، أكثر حدة، إذ ترتب عليها خسائر مالية كبيرة، ما اضطرها لإغلاق أبوابها، أو تخفيض طاقاتها الإنتاجية، فيما رات أخرى تغيير اسمها، في محاولة لاستعادة نشاطاتها التجارية والخدماتية في السوق الأردني. ويرى مراقبون أن حملات المقاطعة في الأردن للسلع المنتجة في البلدان الداعمة للاحتلال الإسرائيلي، وأبدت عدوانه على قطاع غزة، وكذلك العلامات التجارية المملوكة لشركاتها حققت نجاحاً واضحاً، من خلال تراجع الإقبال عليها بدرجة كبيرة، ما أدى لتوقف بعضها عن العمل، أو إعادة برمجة عمليات الإنتاج، لتقليل ما أمكن من الخسائر. وفي المقابل، يرى مراقبون أن المقاطعة لها انعكاسات سلبية، وخاصة من ناحية فقدان الآلاف من فرص العمل في الوقت الذي يعاني فيه الأردن من ارتفاع نسبة البطالة التي لا تزال فوق 21% رغم الجهود الحكومية المتواصلة لتخفيضها، إضافة إلى خسارة استثمارات مهمة بالأصل يملكها أردنيون وشركاء عرب وأجانب. إلى ذلك، قال عضو غرفة تجارة عمان علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن المقاطعة لها انعكاسات واضحة على العديد من القطاعات التجارية، وهذا ما نشهده على أرض الواقع من تراجع الطلب، انعكاساً للعدوان على قطاع غزة الذي ألقى بظلاله على جميع القطاعات في الأردن.

وأضاف أن الحملات التجارية والمنشآت التي شملتها المقاطعة شهدت انتكاسة في أعمالها وبعضها توقف عن العمل أو خفض عمليات الإنتاج، ما ترتب عليه تسريح أعداد كبيرة من العمال والموظفين، ولذلك آثار اجتماعية واقتصادية على المدى القريب. وقال ديرانية إن بعض المنشآت في محاولة منها للخروج من بوتقة حملات المقاطعة وآثارها قامت بتغيير اسمها التجاري، والتخلي عن اسم العلامة التجارية الذي تعمل تحته، ومن ذلك سلسلة متاجر كارفور «العلامة التجارية الفرنسية»، وعدد الفروع التي تحمل اسمها في الأردن 51 فرعاً وهي مملوكة لمستثمر عربي. وأشار إلى أن الاسم الذي ستصبح عليه متاجر كارفور في الأردن، حسبما يجري تداوله هو «هايبر ماكس». وهناك تقديرات بتراجع الطلب بنسبة كبيرة على هذه المتاجر، بسبب المقاطعة لا تقل عن 75%، وذلك في أعقاب العدوان على قطاع غزة، وما نتج عنه من حملات مقاطعة واسعة في مختلف البلدان، ومن بينها الأردن، كما يجري تداول معلومات بتوجه صاحب سلسلة كارفور في الأردن، وهو مستثمر عربي، ببيع 11 فرعاً لمستثمر عربي آخر لتحمل اسماً جديداً مختلفاً عن الاسم الجديد لباقي الفروع البديلة لكارفور. وأعلن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في استطلاع أجراه أخيراً أن 93% من الأردنيين التزموا بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأميركية، وتلك التي تنتجها دول داعمة للاحتلال على غزة، وأن نحو 95% من المقاطعين توجهوا نحو منتجات محلية الصنع، في حين رأى نحو 72% من الأردنيين أن تلك الحملات لا تؤثر بالاقتصاد الوطني.

تشجيع المنتج المحلي وسط تصاعد حملات المقاطعة (إياد الجنيدي/ الأناضول)

تونس: مشروع لاحتواء الدين الداخلي المتفاقم

حذر مراقبون من تعديلات مر تقبة على قانون البنك المركزي التونسي، تستهدف إيجاد حلول لاحتواء تضخم الدين الداخلي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يخطط برلمان تونس لإيجاد حلول لاحتواء تضخم كتلة الدين الداخلي عبر إدخال تعديلات على قانون البنك المركزي تسمح بالاعتماد المكثف على احتياطيات البنك لتمويل الموازنة العامة بشكل مباشر، والحد من اللجوء إلى المصارف الداخلية للاقتراض وفق القواعد التي وضعها القانون الأساسي للمصرف المركزي منذ عام 2016.

وراهن مجلس نواب الشعب على دعم مقترح قانون تقدم به عدد من النواب، يجيز للبنك المركزي شراء أذون الخزينة الحكومية لدى البنك والدخول على الخط مباشرة لتمويل الموازنة مع توظيف فوائد على الأذون المجمعة من البنوك بنسبة تتراوح ما بين 1% و3%. ويواجه المقترح البرلماني معارضة واسعة من أوساط اقتصادية تُبدي قلقا من تداعيات المرور إلى الاقتراض المباشر من خزينة البنك المركزي على مستويات التضخم وقيمة الدينار المحلي. ووفق وثيقة مقترح القانون التي تقدمت بها كتلة نيابية، سيقوم البنك المركزي بشراء أذون السندات الحكومية التي تملكها البنوك وتمويل احتياجات السيولة على الأمد المتوسط أو البعيد. وبموجب مشروع القانون، يتعيّن على البنك المركزي شراء سندات حكومية من البنوك وإقراض الخزانة بشكل مباشر بقيمة تصل إلى ثلاثة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بآجال سداد تتجاوز خمس سنوات. وخلال السنوات الأخيرة، كثّفت السلطات التونسية لجوءها إلى القطاع المصرفي من أجل الحصول على قروض داخلية لتمويل الموازنة وتغطية العجز، الأمر الذي تسبب في انفجار كتلة الدين الداخلي التي باتت تستأثر بأكثر من 51% من الناتج المحلي الإجمالي إلى غاية النصف الأول من العام الحالي مقابل 42,7% في يونيو/ حزيران 2023. ويعدّ مقترح تعديل القانون الأساسي للبنك المركزي الحل الأمثل لاحتواء كتلة الدين الداخلي حسب عضو البرلمان أمال المؤدب، التي أكدت اشتغال المجلس على النسخة المطروحة للنقاش منذ يوليو/ تموز 2023 بعد بروز بوادر تعاظم خدمة الدين على القروض الداخلية التي ترهق البلاد. وقالت المؤدب في تصريح لـ«العربي الجديد» إن تغيير صيغة الاقتراض الداخلي عبر التمويل المباشر من البنك المركزي سيكون محددا بضوابط تمكن من حوكمة كتلة الدين من دون الانزلاق في مطبات التضخم أو هبوط قيمة العملة المحلية. وقدرت عضو البرلمان حجم الخسائر الناجمة عن كلفة فوائد الدين الداخلي بسبب إجبارية المرور عبر المصارف التجارية لتمويل حاجيات الموازنة بنحو 67 مليار دينار (22,3 مليار دولار).

توقعات باقتراض سبعة مليارات دولار من السوق الداخلية في 2025

وتنص المادة 25 من القانون الجاري العمل به على أنه «لا يمكن للبنك المركزي أن يمنح لفائدة الخزينة العامة للدولة التونسية تسهيلات في شكل كشوفات أو قروض أو أن يقتني بصفة مباشرة سندات تصدرها الدولة». وقالت المؤدب: «كان بالإمكان توفير هذه المبالغ المترتبة عن الفائدة البنكية للقروض الداخلية وتوجيهها نحو التنمية والاستثمار». وأكدت في سياق متصل حرص البرلمان على المصادقة على مشروع القانون المقترح في أقرب الآجال لتحقيق النتائج المرجوة منه.

تحقيق

باتت الحكومة المصرية في مأزق، بعد أن أعلنت الرئاسة عن عزمها مراجعة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بسبب موجات الغضب الشعبي من غلاء الأسعار المترتب على تقليص الدعم ورفع أسعار الكهرباء والوقود، ولكن في المقابل كشّر الصندوق عن أنيابه في إطار إصراره على ضرورة تنفيذ الإصلاحات المطلوبة. ويأتي ذلك، وسط تحذيرات الأوساط الاقتصادية من أن الرضوخ الحكومي للمؤسسة الدولية سيؤدي إلى تفاقم معيشة المواطنين

صندوق النقد يكشر عن أنيابه لمصر... والحكومة في مأزق

الحكومة رفعت سعر الوقود أكثر من مرة خلال العام الجاري (خالد دسوقي/ فرانس برس)

القاهرة ـ **عادل صبري**

وضعت الحكومة المصرية مصداقيتها على المحك، وأصبحت في مأزق خطير، بين غضب المواطنين من الزيادة الهائلة في أسعار السلع والمحروقات وإلغاء الدعم وتكشير صندوق النقد الدولي عن أنيابه، في مواجهة مطالب رئاسية رفعتها المؤسسة المالية الدولية عبر الصحف، لم تصل رسمياً إلى مقر الصندوق في العاصمة الأميركية واشنطن.

قال اقتصاديون لـ«العربي الجديد» إن إعلان الحكومة عن مراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي الموقع مع صندوق النقد، بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق، يضعها أمام اختبار ثقة ومصداقية بين المؤسسات المالية الكبرى والدولة الداعمة للاقتصاد، في وقت فقدت فيه الحكومة ثقة مواطنين وعدتهم بعبور الأزمة المالية الخانقة، منذ سنوات، لتمرير اتفاق أخير مع الصندوق استغرق الوصول إليه نحو عامين. ويشمل الاتفاق الالتزام برفع كامل الدعم عن المحروقات والكهرباء، خلال 15 شهراً، وتحويل الدعم العيني إلى نقدي، وتحرير سعر الصرف، وبيع الأصول العامة، مقابل ثمانية مليارات دولار وشهادة ضمان تمنحها سرعة الوصول إلى أسواق المال.

صرّح مصدر اقتصادي شغل مناصب حكومية رفيعة، يرفض الإفصاح عن اسمه، لـ«العربي الجديد»، بأن تراجع الحكومة عن اتفاق صندوق النقد سبق أن مارسته 3 مرات، بدأت عام 2018، عقب حصولها على 12 مليار دولار من الصندوق، مقابل تعهد بتحرير سعر الصرف، وتوجيه الأموال لمشروعات إنتاجية تستهدف زيادة النمو، أعقبته اتفاقات أخرى عامي 2020 و2022، لإنقاذ البلاد من آثار أزمة انتشار وباء كورونا ومواجهة تبعات الحرب الروسية على أوكرانيا. أوضح المصدر أن التراجع المتعمد من الحكومة، دفع صندوق النقد إلى وضع شروط مسبقة وحصوله على تعهّد كتابي مسبق من الحكومة على تقديم القرض الجديد، خلال شهري مارس/ آذار ويونيو/ حزيران الماضيين، بما يضمن عدم الالتفاف على الاتفاق بصورة نهائية، ويقلّل قدرتها على الفكاك من شروطه، بدون أن يخلف آثاراً خطيرة على الاقتصاد، تشمل توقف الدول الداعمة للاقتصاد من الخليج والاتحاد الأوروبي والبنكين الدولي والأفريقي، عن استئناف أية تمويلات جديدة للموازنة العامة وأية مشروعات بضمانات حكومية.

أكد المصدر أن المفاوضات مع الصندوق لن تكون سهلة، هذه المرة، إذ حصلت مديرته التنفيذية كريستالينا غورغيفا على توبيخ واسع من مجلس المديرين بالصندوق خلال عامي 2022 و2023، لتساهلها مع الحكومة، أسفر عن عدم الالتزام بتعهداتها السابقة مع الصندوق، والتي خلّفت تراكماً لنفس المشكلات التي تعاني منها مصر، تشمل تراجع العملة وزيادة التضخم والغلاء وارتفاع معدلات الفقر، على مدار 10 سنوات، بما أساء إلى الصندوق، وهو الأمر الذي دفعها إلى القدوم على رأس وفد رفيع المستوى إلى مصر، خلال الأسبوع المقبل، لتصل إلى حلّ حاسم حول موقف الحكومة من الاتفاق الأخير، دون إجراء أي تغيير جوهري عليه. وأعلنت غورغيفا أنها ستزاس وفداً من خبراء الصندوق، مغلقة تصريحها بتهديد واضح بأن الصندوق لن «يستطيع أداء عمله على النحو اللائق حال تخلي السلطات المصرية عما يجب فعله، لأن التكلفة ستكون أعلى، بينما تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي سيجري عاجلاً أم آجلاً». يتوقع خبراء الصندوق ارتفاعاً مستمراً لفترة بأسعار السلع عالمياً، بما يزيد من الأثر الاقتصادي السلبي الناجم عن تباطؤ النمو وارتفاع الديون السيادية، في ظل تباطؤ النمو العالمي وحالة عدم اليقين الشديد بشأن الحروب في الشرق الأوسط وأوروبا والاقتصاد الصيني المتعثر، مؤكدين أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري صمم للتعامل مع الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، بما يتيح للحكومة التعامل مع الصدمات الجديدة، الخاصة برفع الدعم السلعي وتحرير سعر الصرف. في طريق بسوده الغموض وكثير من التناقضات، تنتظر الحكومة شهادة صندوق النقد، بما يضمن لها تدفق العملة الصعبة عن طريق الدول والمؤسسات المالية الدولية، الداعمة للاقتصاد، وفقاً للاتفاق المسبق مع صندوق النقد، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الباحث عن شهادة صلاحية الأداء من الصندوق، وعوائد مجزية على أذون الخزانة، وفائدة هي الأعلى قيمة عالمياً تبلغ 30% حالياً. وفي الوقت نفسه تخشى الحكومة بأن تتوقف عن طلب المزيد من القروض، التي توجه لمشروعات غير إنتاجية، وعدم مبادلة الديون بالأصول، ليتم طرح الأصول للبيع بالبورصة والمستثمرين لجذب الاستثمار المباشر، بما يضمن زيادة معدلات النمو وفرص العمل، وعدم الاكتفاء بتخفيض الدين عبر مبادلات غير مدرة للعملة الصعبة.

أكد النحاس أن الخلافات مع الصندوق قد تدفع سعر الدولار إلى الصعود بمعدلات غير محددة، محذراً من تأثر الأسواق بحالة عدم وجود رؤية لدى الحكومة لمواجهة الأزمة في حالة عدم اتفاقها مع الصندوق، بالتوازي مع ضبابية الأوضاع الجيو- سياسية بالمنطقة، بما يدفع الحكومة إلى التماس نفس الأعذار لرفع أسعار المحروقات والسلع، بما أثر بشدة على قدرة المواطنين على توفير مستلزماتهم اليومية، ودفع تكلفة الانتقال إلى مدارسهم وأعمالهم. حمّل خبراء الحكومة توابع اتفاقها مع صندوق النقد، بحرصها الدائم على الترويج له، دون الاستماع إلى نصائح المختصين المشاركين في منتديات الأحزاب والبرلمان و«الحوار الوطني» والجامعات، مشيرين إلى إخفاء الحكومة كافة تفاصيل الاتفاق مع الصندوق، عن المختصين والمواطنين. ينوه الخبراء إلى أنه كان من الأولى أن تجري الحكومة مشاورات مع صندوق النقد، في الغرف المغلقة، قبل أن تثار أمام الرأي العام، لأنه في حالة فشلها في تغيير مسار الاتفاق بما يخفف عن كاهل المواطنين، فلن تنال ثقة الشعب مرة أخرى، وإذا ما رفض صندوق النقد مطالبها، سيترتب على القرار آثار شديدة المخاطر على الاقتصاد، تدفع بمزيد من الآلام على المواطنين، غير المستعدين لتحمل تبعات أكثر إيلاماً. جاءت المطالبة الرئاسية بدعوة الحكومة بمراجعة الاتفاق مع صندوق النقد الذي يقضي بإلغاء الدعم مقابل الحصول على قرض بقيمة ثمانية مليارات دولار، في مارس/ آذار 2024، لمواجهة غضب شعبي واسع وبروز تحركات جماهيرية وبرلمانية ساخطة، في ظل زيادة قياسية بأسعار كافة السلع والخدمات، خلال الشهر الجاري، حدّت من قدرة غالبية المواطنين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

شغلت الحكومة الرأي العام بدعوة الرئاسة صندوق النقد إلى إعادة التفاوض حول برنامج إلغاء الدعم وزيادة أسعار المحروقات والكهرباء، لتترك ساحة حوار مفتوحة في أجهزة الإعلام والبرلمان، دون خطة واضحة تجاه المناقشات التي ستجريها مع الصندوق، خلال زيارة وفد رفيع المستوى بقيادة المديرة التنفيذية للصندوق الأسبوع المقبل. بينت لقاءات أجراها وزير المالية أحمد كوجك ووزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رانيا المشاط، مطلع الأسبوع، بعدد من قيادات الصندوق بواشنطن، عن تقديمهما كشفاً بما اتخذته الحكومة من إجراءات تستهدف رفع كفاءة الدين العام، وخفض المديونية الحكومية وإجراءات الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال وجذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. وفقاً لبيانات صحافية وزّعت من الوزيرين، لم يتطرق أي منهما للمطالب التي تعهّدت الحكومة بإثارتها مع مسؤولي الصندوق الخاصة بتأجيل رفع الدعم السلعي وزيادة أسعار المحروقات. تباري داعمون للحكومة في الترويج لدعوة الرئاسة وتبرير مطالبته بإعادة النظر في إجراءات المراجعة، مع صندوق النقد، والخاصة برفع دعم المحروقات والسلع الغذائية ورفع أسعار الكهرباء، مؤكدين أنها أدت إلى ارتفاع تكاليف الخدمات والسلع ودفعت الأسعار إلى مستويات قياسية، لأن تطبيق شروط صندوق النقد نتجت عنه ضغوط اقتصادية ومالية كبيرة على المواطنين، بينما الأجور ما زالت غير متناسبة مع التضخم الهائل بالأسعار.

غورغيفا في القاهرة الأسبوع المقبل لمواصلة الضغوط وسط سخط شعبي

تدفع الأزمة المالية عدداً من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وقيادات باتحاد العمال الحكومي إلى مطالبة الحكومة برفع الأدنى لسهم «التخصيص» القائمة الخضراء بـ8,54%، بينما جاء «متحدة» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 57 سهماً بنحو 8,06%. واستقر سعر 13 سهماً.

مخاوف من رفع الدعم عن السلع الأساسية ومنها الخبز في الفترة المقبلة (الأناضول)

التوسع في شبكات الحماية الاجتماعية

أكد وزير التموين والتجارة الداخلية في مصر، شريف فاروق، خلال المنتدى الإقليمي حول «تسريع تحول النظم الغذائية في المنطقة العربية»، المُقام بالأردن، أن المنطقة تواجه تحديات متزايدة، سواء الاقتصادية أو السياسية أو البيئية، والتي تتطلب مزيداً من الجهود لإصلاح الأنظمة الغذائية بدول المنطقة العربية، خاصة مع تأثير التهديدات المحيطة بالمنطقة في سلاسل الإمداد، وتوافر السلع الأساسية بأسعار ملائمة وبجودة عالية. وشدد وزير التموين على سعي مصر منذ عقود إلى التوسع في شبكات الحماية الاجتماعية، موضحاً أهمية منظومة الدعم الغذائي الحكومية وتطويرها باستمرار، في إطار جهود الدولة لإصلاح منظومة الدعم وتحسين استهدافها الفئات الأكثر احتياجاً.

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء، منخفضة؛ بضغط تراجع ستة قطاعات. انخفض المؤشر العام بنسبة 1,20% ليصل إلى النقطة 10463,68، فاقداً 126,81 نقطة عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع ستة قطاعات على رأسها قطاع الاتصالات بـ1,86%، بينما ارتفع قطاع العقارات وحيداً بـ0,48%. تراجعت السيولة إلى 493,36 مليون ريال، مقابل 601,55 مليون ريال أول من أمس، وانخفضت أحجام التداول عند 215,58 مليون سهم، مقارنة بـ301,76 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 15,47 ألف صفقة، مقابل 16,76 ألف صفقة أول من أمس.

ومن بين 49 سهماً نشطاً، تقدم سهم «أوريدو» تراجعات الأسهم البالغ عددها 35 سهماً بـ2,40%، وارتفع سعر 14 سهماً على رأسها «إزدان القابضة» بـ6,07%. واستقر سعر أربعة أسهم. وجاء سهم «إزدان القابضة» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 70,32 مليون سهم، وسيولة بقيمة 86,02 مليون ريال.

عُمان

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس متراجعاً بنسبة 0,21% بإقفاله عند مستوى 4756,29 نقطة، خاسراً 9,99 نقاط، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. وانخفض المؤشر العام، بضغط أسهم القطاعين المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0,29%؛ مع تقدم سهم ظفار الدولية الأسهم المتراجعة أمس بنسبة 5,68%، وتراجع سهم تأجير للتمويل بنسبة 1,82%. وتراجع مؤشر الخدمات بنسبة 0,18%، بضغط سهم الغاز الوطنية المتراجع بنسبة 3,61%، وتراجع سهم سيمبكورب صلالة بنسبة 1,77%. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,13%؛ مع صدارة سهم جلفار للهندسة للرابحين بنسبة 2,8%، وارتفع سهم السوادي للطاقة بنسبة 1,22%.

وتراجع حجم التداولات أمس إلى 37,62 مليون ورقة مالية، مقابل 79,35 مليون سهم بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات إلى 10,8 ملايين ريال، مقارنة بنحو 23,67 مليون ريال في جلسة الثلاثاء.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات أمس، وسط صعود خمسة قطاعات. ارتفع مؤشرا السوق «الأول» بنسبة 0,08%، و«العام» بـ0,04%، بينما هبط «الرئيسي» بنحو 0,17%. وتراجع المؤشر الرئيسي 50 بـ0,53% عن مستوى الثلاثاء.

سجلت بورصة الكويت تداولات في تلك الأثناء بقيمة 93,73 مليون دينار، وزعت على 509,74 ملايين سهم، بتنفيذ 19,83 ألف صفقة. وشهدت الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات على رأسها منافع بـ4,86%، بينما تراجعت سبعة قطاعات أخرى في مقدمتها الطاقة بـ2,19%، واستقر قطاع الرعاية الصحية. من بين 56 سهماً مرتفعاً تصدر سهم «التخصيص» القائمة الخضراء بـ8,54%، بينما جاء «متحدة» على رأس تراجعات الأسهم البالغ عددها 57 سهماً بنحو 8,06%. واستقر سعر 13 سهماً.

أسواق عالمية

بينما يخطط مرشح الرئاسة الاميركية دونالد ترامب للتدخل في سياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي في حال فوزه في الانتخابات المقبلة وبشكل يهدد استقلاليته، يرى اقتصاديون ان فوزه سيكون خطراً على مستقبل مكانة «اميركا العظمى» والدولار، عملة احتياط دولية، وقدرة أسواق المال في «وول ستريت» على جذب الاموال

استقلالية البنك الفيدرالي في خطر

ترامب يخطط للتدخل في إدارة السياسة النقدية

لندن ـ **موسى مهدي**

ربما تشكل رئاسة دونالد ترامب الثانية في حال فوزه أخطاراً جسيمة على الولايات المتحدة، ولا يستبعد محللون أن تقود إلى خسارة أميركا موقع الدولة العظمى في العالم. ويرى هؤلاء أن فوزه قد يؤدي إلى انفجار الدين العام الأميركي الذي تجاوز حالياً 35 تريليون دولار، وتهديد التجارة العالمية والمنظمات التي تحكمها مثل منظمة التجارة العالمية التي تحدد الرسوم الجمركية وقوانين التجارة بين الدول وتاكل المعايير الديمقراطية، وقد تتمدد مخاطر فوزه إلى تهديد مكانة الدولار «عملة احتياط دولية»، حيث إنه يخطط للتدخل في استقلالية مجلس الاحتياط الفدرالي «البنك المركزي الأميركي» الذي يدير لوحده السياسة النقدية والإشراف على القطاع المصرفي. ولا يخفي المرشح الجمهوري دونالد ترامب عداءه السافر لاستقلالية البنك الفيدرالي، فقبل أيام قال إنه يرغب في أن يكون له رأي مؤثر في صنع القرار بالاحتياطي الفيدرالي حال فوزه في الانتخابات المقبلة، ودافع منتصف الشهر الجاري خلال حدث استضافه نادي شيكاغو الاقتصادي عن وجهة نظره بأنه يجب أن يؤثر على قرارات الاحتياطي الفيدرالي في حال عودته للبيت الأبيض لولاية ثانية، لكن دون إعطاء أوامر للبنك. وفي سبتمبر الماضي اتهم ترامب البنك المركزي بأنه «مسيّس»، وذلك عقب خفض البنك سعر الفائدة بشكل كبير قبل بضعة أسابيع من الانتخابات الرئاسية.

في عام 2019، حينما كان رئيساً للولايات المتحدة، سأل ترامب في تغريدة على تويتر « X حالياً»: «من هو عدونا الأكبر، جيروم باول (رئيس البنك الفيدرالي) أم الرئيس الصيني شي جين بينغ؟» وقال في لقاء مع وكالة بلومبيرغ، في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، إنه يفهم السياسة النقدية بشكل أفضل من رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، ويتوقع أن يكون له رأي في أسعار الفائدة حتى لو لم يتمكن، بوصفه رئيساً، من إخبار البنك المركزي بما يجب عليه فعله.

ونظرًا لولاية أخرى في البيت الأبيض تتوقعها الأسواق، فقد يكون ترامب أكثر طموحاً في القضاء على استقلالية البنك المركزي الأميركي أو إقالة رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي أو حتى خفض رتبته أو ربما ترشيح خليفة له أكثر امتثالاً لأوامره عندما تنتهي ولاية باول في العام 2026.

ويلعب الاحتياط الفيدرالي دورًا حاسمًا في إدارة الاقتصاد الأميركي من خلال السياسة النقدية، والتي تشمل تحديد اتجاهات أسعار الفائدة ومعدل التضخم وتنظيم عرض الكتلة النقدية وسوق العمل. ويرى اقتصاديون أن أي تدخل من قبل شخصية سياسية مثل دونالد ترامب، يمكن أن تكون له آثار سلبية كبيرة على كل من الاقتصاد والأسواق المالية. ووفق الأعراف المصرفية، يعمل مجلس بنك الاحتياط الفيدرالي بشكل مستقل عن النفوذ السياسي لضمان اتخاذ قرارات السياسة النقدية بناءً على البيانات الاقتصادية بدلاً من الضغوط السياسية. ويعتبر هذا الاستقلال أمراً حيوياً للحفاظ على المصداقية والاستقرار في الأسواق المالية الأميركية والعالمية، وعندما تتدخل شخصية سياسية أو تحاول التأثير على سياسات بنك الاحتياط الفيدرالي، فإنها يمكن أن تقوض هذا الاستقلال المستقر عليه منذ سنوات طويلة، بل وتتفاخر الولايات المتحدة دوما بالاستقلالية الكبيرة التي يتمتع بها الفيدرالي في إدارة السياسة النقدية منفردا. ولكن ماهي المخاطر التي يمثلها ترامب في حال فوزه وتدخله في إدارة السياسة النقدية ومزاحمة البنك الفيدرالي؟ يرى اقتصاديون أن هناك ستة أخطار يمثلها احتمال تدخل ترامب بسياسة الاحتياط الفيدرالي في حال فوزه بالانتخابات المقبلة المقررة يوم الخامس من نوفمبر، أولها فقدان المصداقية: إذا اعتبر بنك الاحتياط الفيدرالي متأثراً بدوافع سياسية، فإن مصداقيته قد تتضاءل. ويعتمد المستثمرون على التزام البنك المركزي بالسيطرة على التضخم ودعم النمو الاقتصادي. وقد يؤدي فقدان المصداقية إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية حيث يعيد المستثمرون تقييم توقعاتهم فيما يتعلق بالسياسة النقدية المستقبلية.

في هذا الشأن، قالت وزيرة الخزانة الأميركية الحالية والرئيسة السابقة لبنك الاحتياط الفدرالي، جانيت يلين، في تعليقات في يوليو العام 2020، «بنك الاحتياط الفيدرالي ينظر للحفاظ على المصداقية والفعالية في إدارة مستويات التضخم والتوظيف أمرًا بالغ الأهمية». وحذرت يلين من أن أي تدخل من قبل الرئيس في سياسات الفيدرالي يمكن أن يقوض ثقة الجمهور في قرارات البنك المركزي الأميركي. من جانبه يؤكد روبرت باربرا، مدير مركز الاقتصاد المالي بجامعة جونز هوبكنز، في تعليق نقلته مجلة « تايم» في 12 أغسطس/آب الماضي، أن السماح للرؤساء بممارسة المزيد من السيطرة على قرارات أسعار الفائدة يمكن أن يشكل سابقة خطيرة. وقد يشجع هذا التغيير الرؤساء الحاليين على الدفع باتجاه سياسات تفضل المكاسب الاقتصادية قصيرة المدى خلال سنوات الانتخابات، مما قد يعرض الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل للخطر. في ذات الصدد، قال رئيس البنك الفيدرالي الأميركي الأسبق، بن برنانكي، في تعليقات سابقة، إن التدخل المباشر في السياسة النقدية يؤدي إلى أخطار كبيرة، بما في ذلك زعزعة استقرار الأسواق المالية وتاكل استقلال بنك الاحتياط الفيدرالي. وشدد برنانكي في تعليقات في 20 أغسطس/ آب 2020، على أن البنك المركزي الذي يخضع لتأثير سياسي قد يواجه صعوبات في الاستجابة بفعالية للأزمات الاقتصادية.

> قلق على توجهات سعر الفائدة وقيمة الدولار والسندات الأميركية

ويرى محللون أن الأسواق المالية تتفاعل بسرعة مع الأخبار المتعلقة بتغيرات أسعار الفائدة الأميركية أو التحولات في اتجاه السياسة النقدية. وإذا مارس ترامب في حال فوزه الضغوط على البنك الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة أو تبني سياسات أكثر تيسيراً، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاعات قصيرة الأجل في السوق، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى خلق حالة من عدم الاستقرار على المدى الطويل إذا ارتفعت توقعات التضخم نتيجة لذلك. في هذا الشان أشار مارك زاندي، كبير الاقتصاديين في وكالة «موديز أناليتيكس»، إلى أن خطاب ترامب ضد بنك الاحتياط الفيدرالي يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية. وحذر في تعليقات في 13 أغسطس الماضي من أنه إذا رأى المستثمرون أن بنك الاحتياط الفيدرالي متأثر بالضغوط السياسية، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض للولايات المتحدة وانخفاض النمو الاقتصادي. وشدد زانـدي في تعليقات نقلها موقع « ماركت ڤيتز» الأميركي، على أهمية الحفاظ على بنك مركزي مستقل في الولايات المتحدة من أجل الإدارة الاقتصادية الفعالة. كما يمكن أن يؤدي الضغط السياسي على بنك الاحتياط الفيدرالي إلى سياسات نقدية مفرطة التيسير والتي تحفز النمو الاقتصادي على المدى القصير، ولكنها تخاطر بإشعال التضخم. وإذا ارتفع التضخم فوق المستويات المستهدفة (حوالي 2%)، فقد يجبر ذلك بنك الاحتياط الفيدرالي على اتخاذ إجراءات تشديدية صارمة في وقت لاحق، وهو ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الأميركي والأسواق المالية في «وول ستريت».

على صعيد ثقة المستثمر، يرى اقتصاديون، أن التدخل السياسي في قرارات البنك الفيدرالي يمكن أن يؤدي إلى تآكل ثقة المستثمرين ليس فقط في الأسواق الأميركية فحسب ولكن أيضًا في الدولار بما هوعملة احتياط عالمية. وإذا أعتقد المستثمرون أن السياسة النقدية الأميركية تخضع لأهواء سياسية، فقد يبحث المستثمرون عن بدائل، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من سوق «وول ستريت» وسندات الخزانة الأميركية وحدوث تراجع كبير بقيمة الدولار. من ناحية تداعيات التدخل على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، يمكن للتدخل المستمر أن يعطل التخطيط الاقتصادي طويل المدى للشركات والمستهلكين على حد سواء. وتعتمد الشركات على أسعار فائدة مستقرة لاتخاذ قرارات الاستثمار. ويمكن أن يؤدي عدم اليقين بشأن إجراءات بنك الاحتياط الفيدرالي المستقبلية إلى إعاقة خطط توسيع الأعمال والإنفاق الاستهلاكي. ووفق لورانس سمرز، وزير الخزانة الأميركية الأسبق واقتصادي بجامعة هارفارد، فإن تدخلات ترامب إذا حدثت يمكن أن تشوه قرارات السياسة النقدية التي يتخذها بنك الاحتياط الفيدرالي. وحذر في تعليقات نقلتها وكالة بلومبيرغ في الخامس من مايو الماضي، من أنه إذا بدأت الاعتبارات السياسية في إلقاء ظلالها على الأساسيات الاقتصادية في عملية صنع القرار في البنك المركزي، فقد يؤدي ذلك إلى نتائج سيئة فيما يتعلق بالسيطرة على التضخم والصحة الاقتصادية العامة.

ويلاحظ أن الاقتصاد الأميركي مترابط مع الأسواق العالمية؛ ومن الممكن أن يكون لعدم الاستقرار الناجم عن التدخل الملحوظ في بنك الاحتياط الفيدرالي تأثيرات مضاعفة في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على الاستثمارات الأجنبية والعلاقات التجارية والاحتفاظ بالدولار عملة رئيسية في سلة الاحتياطات الدولية.

دونالد ترامب ورئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول في البيت الأبيض، واشنطن، 2 نوفمبر 2017 (جون انجيرر/ Getty)

تراجع عائد السندات الأميركية

تراجع العائد على السندات الاميركية اجل 10 سنوات خلال تعاملات امس، من اعلى مستوياته في اكثر من 3 اشهر، مع تقييم المستثمرين لبيانات اقتصادية وتطورات السباق الانتخابي. وارتفع العائد على السندات لاجل عامين، الاكثر حساسية لتغيرات السياسة النقدية، بمقدار نقطة اساس واحدة إلى 4,129%. واظهرت بيانات «إيه دي بي» لتوظيف القطاع الخاص في الولايات المتحدة إضافة 233 الف عامل جديد في اكتوبر/ تشرين الاول، وذلك اعلى من تقديرات «داو جونز» البالغة 113 الفا.

الصين تكسب عقوداً لتطوير طاقة العراق

يكين ـ **العربي الجديد**

قالت شركة صينية، أمس الأربعاء، إنها وقعت اتفاقاً للتنقيب في حقل نفطي وسط العراق. وستتم إدارة «بلوك 7» من قبل شركة فرعية مملوكة بالكامل لشركة «سي آن أو ج سي أفريكا هولدينغ» الصينية. ومن المقرر أن تستغرق المرحلة الأولى من التطوير ثلاث سنوات، حسبما ذكرت «رويترز». ووفق تقرير بنشرة «أويل برايس»، أمس، تأتي هذه الصفقة في أعقاب فوز شركة CNOOC الصينية بالعرض رقم 7 في أعقاب المناقصة التي نفذتها الحكومة العراقية في وقت سابق من هذا العام، حيث كانت شركات الطاقة الصينية الكبرى هي الرابح الأكبر، وفازت بما مجموعه أربعة عطاءات لتسعة مكامن للنفط والغاز في العراق.

يأتي دخول الشركات الصينية إلى قطاع النفط والغاز العراقي نتيجة للاتفاقية الموقعة في عام 2019 والتي أطلق عليها اسم «النفط مقابل الإعمار والاستثمار»، والتي بموجبها دخلت الشركات الصينية إلى قطاع البنية التحتية للطاقة في العراق بصفة مستثمرين مقابل إمدادات النفط. إضافة إلى هذه الاتفاقية، سعت الحكومة العراقية إلى تحفيز المزيد من الاستثمار الأجنبي في مواردها من النفط والغاز من خلال تغيير الآلية المستخدمة لتقاسم الأرباح من أنشطة الاستكشاف والإنتاج.

سفن نفط عراقية بميناء الفاو (حيدر محمود/ فرانس برس)

40 مليار إسترليني زيادة في ضرائب البريطانيين

راشيل ريفز مع رئيس الوزراء البريطاني (هوانغ دهمز/ Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

في أول مشروع موازنة تقدمه حكومة بريطانية عمالية منذ عام 2010، توقعت وزيرة الخزانة، راشيل ريفز، أمس الأربعاء، زيادة الضرائب بمقدار 51,8 مليار دولار (40 مليار جنيه إسترليني)، مشيرة إلى أن المبلغ سيوجه للاستثمار، وكررت لفظة «استثمار» ثلاث مرات، وفقاً لما اقتبست منها وكالة أسوشييتد برس. وفقاً لشبكة بلومبيرغ الأميركية، وصفت ريفز الزيادات الضريبية بأنها ضرورية لإصلاح المالية العامة، لتعزيز الإنفاق على الخدمات العامة، وتغطية الفجوة المالية التي قالت إنها تركتها حكومة المحافظين السابقة. (الجنيه الإسترليني = 1,3 دولار). ولدى تناولها مشروع الموازنة أمام مجلس العموم أمس، بوصفها أول وزيرة خزانة تقدم ميزانية في تاريخ هذا الدور الذي يمتد لثمانمائة عام، قالت ريفز: «لا يمكن التقليل من حجم وخطورة الموقف الذي ورثناه. فأي وزير خزانة يقف هنا اليوم سيواجه هذا الواقع، وأي وزير خزانة مسؤول سيتخذ الإجراءات اللازمة. ولهذا السبب أنا اليوم أعيد الاستقرار إلى ماليتنا العامة وأعيد بناء خدماتنا العامة». تُشكل هذه الموازنة منعطفاً حاسماً لكل من ريفز ورئيس الوزراء كير ستارمر، حيث يحاولان التعافي من ركود استطلاعات الرأي منذ فوز حزب العمال بالسلطة في يوليو/ تموز الماضي، ويسعيان لتحقيق فوز انتخابي في غضون خمس سنوات، وفقاً لقراءة «بلومبيرغ».

ارتفاع الإيجارات في تركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

ارتفعت قيمة الإيجارات في تركيا بنسبة كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث يستغل أصحاب العقارات التكاليف المرتفعة التي سيضطر المستأجر لدفعها في حالة الانتقال إلى مسكن آخر. وتقول السورية بتول (27 عاماً)، المتأجرة في حي الفاتح في إسطنبول، إن المالك أخطرها بأن «الإيجار سيُرفع من سبعة آلاف إلى 16 ألف ليرة (466 دولاراً أميركياً)»، مطالباً إياهم بإخلاء المنزل إن كان الأمر لا يناسبهم، محدداً نهاية العام الجاري موعداً نهائياً لدفع الإيجار بقيمته الجديدة أو الإخلاء. وأضافت السورية المتحدرة من ريف حلب لـ«العربي الجديد» أن «أصحاب المنازل لا يلتزمون بنسبة رفع الإيجار المحددة، لأن الطلب على المنازل كبير، وإن خرجنا من المنزل، فستتكبد مصاريف كبيرة تتعلق بنقل الممتلكات ودفع تأمين بمقدار ايجار شهر للمنزل الجديد، إضافة إلى ما يعادل إيجار شهر للمكتب الوسيط، لذا، الأرجح سنقبل برفع الإيجار على حسب طلب المالك». وتتكرر حالات استغلال أصحاب العقارات، خاصة في الأحياء المغلقة التي يمنع على السوريين والعرب الاستئجار فيها، كحي الفاتح وأحياء في إسينيورت وباشاك شهير وبيلكدوزو والعمرانية وشيشلي.

وارتفعت الإيجارات في تركيا، خاصة في المدن الكبرى كإسطنبول، بأكثر من 150% خلال عام وأكثر من 300% منذ ما بعد وباء كورونا، الأمر الذي نبّه الحكومة إلى مدى استغلال أصحاب المنازل والعقارات، فلاحقتهم ضريبياً ثم فرضت دفع الإيجار عبر المصارف معلنة عن غرامة لمن يدفع الأجر «كاش». ويهدف ضبط نسب رفع الإيجارات والحصول على معلومات كافية حول المستأجر، أعلنت الحكومة التركية قرب تطبيق قرار جديد يقضي بإبرام عقود الإيجار عبر بوابة الدولة الإلكترونية المعروفة باسم إي دولت (E DEVLET)، في خطوة تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي وتقلبات الأسعار على حد سواء.

وقال وزير الخزانة والمالية التركي محمد شيمشك، في تصريحات سابقة، إن «التحضيرات متواصلة لبدء خدمة جديدة تتيح للمواطنين إبرام عقود الإيجار عبر بوابة الحكومة الإلكترونية، في خطوة تهدف لتبسيط وتسهيل عملية الإيجار بين المالكين والمستأجرين». وأضاف الوزير أن «تطبيق الخدمة الجديدة سيساعد المواطنين على تجاوز التعقيدات البيروقراطية وتوفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى معلومات تتعلق بالقيمة العقارية على مستوى تركيا». ومن المقرر إطلاق الخدمة للمستأجرين وأصحاب العقارات خلال فترة قصيرة، بينما سيتمكن وكلاء العقارات المرخصون من الوصول إلى التطبيق مع نهاية العام الحالي، بحسب مصادر إعلامية تركية.

أبنية وارتفاعات في منطقة بيوغلو بالمدينة القديمة في إسطنبول، 1 يونيو 2024 (دينيز كوبولو/ Getty)

رؤية

التحول الخليجي والعلاقات مع الأردن

جواد العناني

أتيحت لي الفرصة خلال الأسبوع الماضي لكي أقرأ ثلاثة كتب. الأول موسوم بـ«الجانب الأمني للرؤى الخليجية: تطوير الدفاع مع متطلبات عصر التواصل»، أو بالإنجليزية « THE SECURITY SIDE OF GULF VISIONS: ADOPTING DEFENSE TO THE CONNECTIVITY AGE»، وهو من تحرير «إليونورا اريميناي» ووضع مقدمة الكتاب « باولو ماغري PAOLO MAGRI» والكتاب صادر عن ISPI، أو « المؤسسة الإيطالية للدراسات السياسية الدولية. وقد صدر الكتاب في عام 2024.

أما الكتاب الثاني فهو من تأليف الدكتور عدلي شحاده قندح الاقتصادي الأردني المثابر والدقيق، والذي عُنْوَن كتابه بـ« التكيف وتجاوز الأزمات 1921-2022، والصادر عن وزارة الثقافة الأردنية العام 2023.

الكتابان يتحدثان عن التحديات الأمنية التي تواجه الدول حيال الأحداث والتطورات الإقليمية والعالمية، وأسلوب بناء دول الخليج لمنظومتها الدفاعية والأمنية وهي تستعد لعصر ما بعد النفط المتوقع أن ينضب الطلب عليه بعد عدد من العقود، وكذلك يتحدث الكتاب الثاني من منظور أردني تاريخي عن تطوير قدرات الأردن على مواجهة التحديات الخارجية، ببرامج آنية طوارئية، علماً أن الأردن محدود الموارد الطبيعية القابلة للبيع. ولذلك، خلال المائة العام الأولى من عمرها السياسي بقيادة الأسرة الهاشمية.

أما الكتاب الثالث، والذي يُعْتبر قراءة نقدية في مسيرة الأردن الاقتصادية فهو من تأليف الدكتور جعفر حسان، رئيس الوزراء الأردني الحالي. وقد صدر عام 2020 موسوماً بـ« الاقتصاد السياسي الأردني: بناء في رحم الأزمات»، مع التركيز على العقدين الأخيرين، أو منذ أن تسلم الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في شهر فبراير/ شباط العام 1999. والكتاب يحدد المطبات والتحديات، ويسعى لتقديم حلول ناجحة لها. ولكنه يترك الانطباع لدى القارئ أن هذا البلد الفتي (أي الأردن) جاهز دائماً للانخراط في « النقد الذاتي» مذكراً إيانا بكتاب المفكر علال الفاسي من المملكة المغربية. وللحقيقة، فإنه سبق لي أن تعاملت مع المركز الإيطالي، وقدمت فيه أوراقاً عن مفهوم الأمن في الأردن خاصة، والشرق الأوسط عامة. وقد وجدت بعد تعاملي معهم أنهم معهد أبحاث متطور ورصين، ويستحق أن تقرأ دراساته وأن تتابع أبحاثه.

ويتساءل الكتاب الذي يرى أن دول الخليج الست تأخذ في الاعتبار عند إعدادها للرؤى التمويلية التي تسعى لإنفاذها جوانب أمنية هامة، وأن الخليج يجعل من التطور العلمي الحاصل في عصر التواصل ضرورة قصوى لضمان نجاح عملية التحول من مجتمعات رعوية « RENTIER ECONOMIES» إلى مجتمعات إنتاجية. وهذا التحول ينطوي على مرحلتين أساسيتين، الأولى هي استخدام عوائد النفط لبناء المنظومة الإنتاجية القادرة على تحويل المجتمعات عندما يبدأ النفط بخسارة موقعه مصدراً أساسياً للطاقة، والمرحلة الثانية هي بناء القدرات الانتاجية الجديدة ذات الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الحديثة، وبناء منظومات دفاعية أمنية جديدة لحصانة نتائج الرؤية ومكتسباتها من التهديدات المستجدة والناتجة عن ذلك التحول.

ومن المفيد ذكره هنا أن السياسة الخارجية لكثير من دول الخليج بدأت بالتحول. ولعل أهم اصطلاح يمكن الحديث عنه نوع التحديات الخارجية. فمن هذه التحديات ما يمكن تسميته « باللامتماثل» أو « ASYMMETRICAL» والذي يفرض تحديات أكبر من النوع الثاني وهو التحديات الأمنية التقليدية والناشئة عن المناحكات والتنافسيات مع الجيران « CONVENTIONAL».

وقد مثلت حرب يوم السابع من أكتوبر والتي شنها الإسرائيليون على غزة واحدة من التحديات الكبيرة لدول الخليج. وفي رأي كثير من السياسيين والمحللين فإن دول الخليج أن هذه الحرب أتت مبكرة قبل أوانها لتشوش على خطط المنطقة في استكمال تنفيذ رؤاهم. ولكن، وعن غير قصد، قدمت الحرب أنموذجاً عملياً صارخاً على ما يجب على دول الخليج التركيز عليه لحفظ أمنها وأمانها في مرحلة التحول الكبير الذي تمارسه، وكيف يصب هذا الأمر في سياساتها الخارجية.

لقد رأينا أن دول الخليج سعت إلى تبني أدوار مختلفة إزاء هذه الحرب. فمنهم من عارض حصول الحرب في الوقت الذي صارت فيه لأنه شوش عليها خططها ورؤاها. وأخرى سعت لتلعب دور الوسيط الأمين من أجل وضع حد لهذه الحرب الدامية، لأن التوسع فيها سيكون له في رأيهم آثار خطيرة على نجاح التحول المرغوب فيه، وتدفع دول الخليج لكي تسابق الزمن من أجل ضمان أمنها المطلوب لإنجاز المرغوب. ودول ثالثة تبنت مفهوم « الحيادية الإيجابية» أو ما يسمى بالإنجليزية « POSITIVE NEUTRALISM » كما يشرح جودت بهجت في الكتاب الصادر عن ISPI. ولكن دول الخليج تدرك تماماً أن بناء منظومتها الأمنية والعسكرية يجب أن يعتمد على إعادة النظر في السياسات الخارجية وإعادة تنميط علاقاتها مع الدول المهمة في الجوار مثل إيران ومع إسرائيل، والأهم مع الولايات المتحدة وأوروبا. ومع أن الكتاب يركز على دور الولايات المتحدة وأوروبا في دعم التحول الخليجي إلى مجتمعات إنتاجية، لكنَّ قَصْر علاقات دول الخليج على هاتَين القوتين (أميركا وأوروبا) لن يفي بالغرض في رأيي. فقد توصلت السعودية ودول الخليج الأخرى أن عدم إدخال روسيا إلى (مجموعة أوبك +) سيساهم في الحد من وصول النفط إلى أسعار تمكنها من «دوزنة» أو ضبط موازناتها الطموحة، ورأت كذلك أن الانتماء إلى مجموعة « بريكس» يعطي دول الخليج القدرة على استمرار تزويد الاقتصاديين الثاني والثالث في العالم (الصين والهند) بالنفط الذي يحتاجان إليه حتى صارا أكبر سوقين للنفط الخليجي بما في ذلك إيران. والاستثمار في التعاون مع الدول الآسيوية العظمى بخاصة الصين، لا يريح الإدارة الاميركية. ولربما تجد إسرائيل في هذا الأمر مدخلاً لها عن طريق استفزاز إيران للدخول في حرب طويلة الأجل، وفي هذا الصدد لا مانع من إعادة ذكر الكتاب الموسوم « أن تخسر عدواً» لمؤلفه د. تريتا بارسي TRITA PARSI والذي يقول فيه إن إسرائيل وإيران في حاجة إلى عداوة أحدهما للآخر لأنها يحققان مكاسب على حساب الجهات الأضعف في الوطن العربي. وفي هذه الفرضية نسبة عالية من الصوابية، رغم أن تآلف العدوين لا يعني بالضرورة أنهما ينسقان معاً. ولا يعني أن المنافسة بينهما على النفوذ في المنطقة قد وصلت حد السيف.